

Distr.: General  
25 August 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١١٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا

في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من القائمة  
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتفيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى ترشح جمهورية لاتفيا لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق  
الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ في الانتخابات المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤  
خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، ترد رفقته وثيقة بالتعهدات  
والالتزامات الطوعية التي تقدمها جمهورية لاتفيا في مجال حقوق الإنسان (انظر المرفق).

ويُرجى مع بالغ التقدير التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من  
وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة  
والستين للجمعية.

(التوقيع) أنييز فيلدي  
القائمة بالأعمال بالنيابة  
للبعثة الدائمة لجمهورية لاتفيا  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

\* A/69/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030914 030914 14-59777 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتفيا لدى الأمم المتحدة ترشح جمهورية لاتفيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - تشرف جمهورية لاتفيا بأن تتقدم بالترشح لانتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧.

٢ - وشكل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أحد الأولويات الرئيسية للاتفيا منذ استعادتها لاستقلالها في عام ١٩٩١. وتجلى هذا في سياساتها الوطنية، الخارجية والداخلية على السواء. فبعد اثنين وعشرين عاما من استعادة الاستقلال، وضعت لاتفيا تشريعا حديثا وشاملا ونظاما مؤسسيا لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينص الدستور على أعمال حقوق الإنسان بدون تمييز من أي نوع كان. ويكفل أيضا مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار على جميع المستويات.

٣ - وتعترف لاتفيا بالدور الفريد الذي تؤديه الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم. وثمة شروط مسبقة أساسية لازمة لتحقيق هذه الأهداف منها التعزيز المستمر للتعاون الدولي والسياسات الدولية التي تبدي تفهما للتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان باعتبارها مترابطة ويعزز بعضها بعضا.

٤ - وقد انضمت لاتفيا إلى ٥٠ صكا من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، منها معاهدات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها. وتنفذ لاتفيا بالكامل التزاماتها الناشئة عن هذه الصكوك، وتقدم بانتظام تقارير وطنية إلى آليات الرصد وتتابع توصياتها على نحو كامل.

٥ - وتتعاون لاتفيا على نحو وثيق مع مختلف هيئات وآليات الأمم المتحدة. وشاركت لاتفيا بنشاط في إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وأيدت كل التأييد مساعيه منذ ذلك الحين. وكانت لاتفيا عضوا نشيطا في لجنة حقوق الإنسان (١٩٩٩-٢٠٠١)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١١-٢٠١٣)، والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) (منذ عام ٢٠١٣).

٦ - ومن أجل تقديم دعم كامل لمهمة وأداء هيئات الأمم المتحدة، قدمت لاتفيا تبرعات بصورة منتظمة إلى العمليات التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنها ما قدمته في عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت لاتفيا في ميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٣.

٧ - وفي عام ٢٠٠١، أصبحت لاتفيا من أوائل الدول التي توجه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين قام المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بزيارة لاتفيا خمس مرات<sup>(١)</sup>. ونحن نؤيد تأييدا كاملا ولاياتهم، ونعتقد أن استقلالهم في أدائهم لمهامهم شرط مسبق يضمن فعاليتهم. وفي عام ٢٠٠٧، شرعت لاتفيا في مبادرة لتعزيز توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة للمجلس. ونلاحظ منذ ذلك الحين أن عدد البلدان التي وجهت دعوات دائمة قد ارتفع من ٥٧ إلى ١٠٦.

٨ - وتولي لاتفيا أهمية كبرى لأداء عملية الاستعراض الدوري الشامل لعملها بفاعلية. وجرى استعراض سجل لاتفيا لحقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في ٥ أيار/مايو ٢٠١١، ونعكف مجدداً واجتهاد على تنفيذ التوصيات الواردة.

٩ - وفي أعقاب المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣، كانت لاتفيا من بين أوائل البلدان في المنطقة التي أقامت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقد أنشئ المكتب الوطني لحقوق الإنسان للاتفيا في عام ١٩٩٥ وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس) بوصفه مؤسسة حكومية أوكلت إليها مهمة التوعية وتعزيز مراعاة حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٧، وباستخدام القاعدة المؤسسية للمكتب الوطني لحقوق الإنسان، أنشئ مكتب أمين المظالم، مما يعزز استقلال المؤسسة ويوسع نطاق اختصاصاتها.

١٠ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تعلن لاتفيا التعهدات والالتزامات الطوعية التالية:

(أ) الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (في عام ٢٠٠٤)؛ والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (في عام ٢٠٠٧)؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية (في عام ٢٠٠٨)؛ والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية المتصلة بها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (في عام ٢٠١٢). وبالإضافة إلى ذلك، زار المقرر الخاص المعني بالحالة في بيلاروس بلدان البلطيق، ومنها لاتفيا في عام ٢٠٠٥، لأن حكومة بيلاروس رفضت دخوله إلى البلد.

## على الصعيد الدولي

١١ - تتعهد لاتفيا، من أجل تدعيم مجلس حقوق الإنسان وضمان فعاليته، بما يلي:

(أ) المشاركة بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان لمواصلة تعزيز الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم تجزؤ هذه الحقوق؛

(ب) العمل على كفالة تمتع جميع الأشخاص على نحو كامل، وبدون تمييز، بحقوق الإنسان - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ج) الإسهام في تنفيذ ولاية مجلس حقوق الإنسان بشكل كامل، بسبل منها تعزيز قدرته على مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت. وتلتزم لاتفيا التزاما راسخا بأن يتمتع مجلس حقوق الإنسان بالمصادقية والدينامية والفعالية، وبأن يعمل بروح من الشراكة الحقيقية، ويكفل التعاون بين الأقاليم ويعزز الحوار الصريح والبناء بين الدول.

١٢ - ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، ستقوم لاتفيا بما يلي:

(أ) مواصلة دعم الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز وتحسين أداء نظام هيئات المعاهدات، والعمل على كفالة أن يجري تنفيذ عملية تعزيز هيئات المعاهدات بطريقة شاملة وجامعة وشفافة؛

(ب) الاستمرار في التعاون مع آليات مجلس حقوق الإنسان، ومواصلة دعمها للعمل المهم الذي تضطلع به هيئات المعاهدات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وستواصل لاتفيا أيضا المشاركة بهمة في أعمال اللجنة الثالثة للجمعية العامة؛

(ج) كفالة استمرار التبرعات المقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

(د) التمسك بتوجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة، والتعاون مع المكلفين بولايات خاصة، وكذلك مواصلة تشجيع توجيه دعوات دائمة إلى مجلس حقوق الإنسان ودورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل؛

(هـ) مواصلة المشاركة بنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل من خلال المشاركة البناءة في الحوارات التفاعلية والمشاركة في العمل من أجل كفالة كفاءة الجولة الثانية من الاستعراض.

(و) العمل لكفالة المتابعة الفعالة للأهداف الإنمائية للألفية والمشاركة النشطة في عملية ما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بصفة خاصة على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع جوانب سياسات وبرامج الأمم المتحدة.

١٣ - وفيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية للنهوض بحقوق الإنسان، تتعهد لاتفيا بما يلي:

(أ) القيام بدور نشيط في تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الدولي. وستسهم لاتفيا، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في الجهود المشتركة لزيادة الدور القيادي للمرأة ومشاركتها، ووضع حد للعنف ضد المرأة، وإشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن. ولاتفيا ملتزمة بمواصلة زيادة مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي. وبغية تحقيق هذا الهدف، انضمت لاتفيا في عام ٢٠١٣ إلى "شراكة مستقبل على قدم المساواة" لتوسيع نطاق المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة؛

(ب) دعم وتعزيز دور مجلس حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان في سياق استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات والاستمرار بحسم في تكريس الجهود لضمان تطبيق حماية الحقوق والحريات الأساسية في الفضاء الإلكتروني أيضا. وستتابع لاتفيا تحقيق هذا الهدف بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في تحالف الحرية على شبكة الإنترنت<sup>(ب)</sup> والشركاء الآخرين. وستبقي لاتفيا المسائل المتعلقة بتنمية مجتمع المعلومات واستخدام التكنولوجيات الجديدة على رأس جدول الأعمال أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥؛

(ج) مواصلة دعم عمليات إرساء الديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال توفير الخبرة والمساعدة التقنية في مجال إصلاح قطاع العدالة، ومن خلال تعزيز سيادة القانون عن طريق برامج التعاون الإنمائي.

١٤ - وفيما يتعلق بالمشاركة الإقليمية، ستسهم لاتفيا في توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية عموما عن طريق التعاون الإقليمي. وستيسر لاتفيا أيضا التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(ب) تحالف الحرية على شبكة الإنترنت، هو مجموعة إقليمية تضم ٢١ حكومة تتعاون للنهوض بحرية الإنترنت على النطاق العالمي. وتم إنشاؤه في مؤتمر استضافته هولندا في عام ٢٠١١، وكانت لاتفيا عضوا فيها منذ عام ٢٠١٢.

## على الصعيد الوطني

١٥ - على الصعيد الوطني، تتعهد لاتفيا بما يلي:

(أ) مواصلة النظر في زيادة التصديقات على صكوك حقوق الإنسان، وبحث إمكانية الموافقة على حق الأفراد في تقديم شكاوى فردية بموجب المعاهدات التي سبق التصديق عليها؛

(ب) إعداد وتقديم تقرير وطني عن حقوق الإنسان في لاتفيا، سيجري استعراضه أثناء الجولة الثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٦؛

(ج) تدعيم الجهود الجارية لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على الصعيد الوطني، وفي جملة أمور، وضع مبادئ توجيهية وطنية جديدة وخطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين؛

(د) مواصلة تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحسين الرعاية الصحية للمرأة، بما في ذلك الصحة الإنجابية ورعاية الصحة النفسية؛

(هـ) تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، والزيجات الصورية، مع التركيز بوجه خاص على بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون وتنفيذ أنشطة التوعية العامة؛

(و) تنفيذ تدابير تكفل حماية حقوق الطفل وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المعنية بمنع جرائم الأحداث وحماية الأطفال في نظام العدالة الجنائية (٢٠١٣-٢٠١٩)؛

(ز) اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ح) إبقاء التركيز منصبا على بناء مجتمع شامل للجميع وتنمية المجتمع المدني من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الهوية الوطنية والمجتمع المدني وسياسات الإدماج (٢٠١٢-٢٠١٨)؛

(ط) مواصلة التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية في وضع سياسات بشأن حقوق الإنسان وعمليات صنع القرار وكفالة سير عمل آليات التشاور الشاملة التي يمكن أن تسهل إجراء حوار منتظم ومفتوح مع المجتمع المدني.

## الخلاصة

١٦ - إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة والمساواة هي مبادئ توجيهية لجميع السياسات التي تنفذها حكومة لاتفيا. وبعد أن اجتازت عملية تحول صعبة وبعد أن حققت تقدما كبيرا، تؤمن لاتفيا بأنها كعضو في مجلس حقوق الإنسان سيكون لديها الكثير الذي يمكن أن تسهم به في الجهود المشتركة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي.

---